العدد (1855) السنة السابعة - الخميس (22) تموز 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـــواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

من أجل حركة نقابية فعالة

إيمان محسن جاسم

شكلت النقابات المهنية والعمالية إحدى الركائزِ المهمة في بداية تشكيل الدولة العراقية الحديثة لكونها الإطار المنظم لمصالح شرائحِ المجتمع من عمال وفلاحين وطلبة ومعلمين وغيرهم ، ولعبت دوراً هاماً في المجالات الوطنية والاقتصادية، كما في مجال القانون والفكر والثقافة وفق غايات وبرامج وسياسات تنسجم وتتوافق مع مصالح القوى والشرائح التي تمثلها كل نقابة من هذه النقابات. واستطاعت في حقب كثيرة من بلورة حركة اجتماعية فعالة مرتبطة بقضايا المجتمع والشرائح التي تمثلها وقد أقامت نقابات العمال سلسلة من الإضرابات ابتداء من خريف ١٩٤١ أولها إضراب عمال السكك وتلاهم عمال شركة كهرباء بغداد . وتراكمت الخبرة النضالية للطبقة العاملة وتكونت ملاكاتها وازداد وعيها وشنت سلسلة من الإضرابات في اكبر المشاريع ذات التحشدات العمالية وأفلحت في انتزاع إجازة (١٦) نقابة عمالية في عموم العراق. وتعتبر إضرابات عمال السكك سنة ١٩٤٦ وكاورباغي في كركوك وكي ثري ملاحم نضالية مجيدة،، وتطورت مع مرور الزمن والأحداث لتشكل قوة مؤثرة في محيطها الاجتماعي، وهذا ما جعل منها حاجة ملحة وضرورية، وتحول العمل النقابي في العراق وبالتحديد بعد عام ١٩٧٩ إلى عمل حزبي وأصبح المفهوم الحزبي هو الطاغي والمتحكم فيها وهذه نتيجة حتمية لأن الحزبية عندما تدخل مفاصل العمل النقابي فإنها لاشك تتحول من نقابة مهنية خادمة للمجتمع إلى نقابة سياسية وبالتالي فإن ذلك الأمر يؤدي إلى تعطيل العمل النقابي الحر وإفراغه من محتواه الذي وجد لأجله، لهذا كانت معظم إن لم تكن أغلب نقابات واتحادات العراق آنذاك لا تمثل شرائحها التي أخذت تسميتها منهم بقدر ما تمثل وجهة نظر الحزب والسلطة الحاكمة في ظل غياب معارضة فكرية وأيدلوجية وتشريعية، وعوامل أخرى ساهمت في اضمحلال الدور الكبير للنقابات والاتحادات في العراق آنذاك وفي مقدمتها العامل الاقتصادي من جهة وعزوف الانتماء لهذه النقابات من جهة ثانية خاصة وإنها خضعت بشكل أو بآخر (للعسكرة) ما أثر على شعبيتها ودورها . وبعد التغيير الشامل في العراق والتحول الكبير من الشمولية ونظام الحزب الواحد إلى التعددية والديمقراطية وجدنا بأن هذه الاتحادات والنقابات لم تستطع الخروج من شرنقة الأفكار السابقة وظلت حبيسة الأفكار القديمة على الأقل في بداية التغيير حيث ظلت تعاني للوهلة الأولى من سيطرت قياداتها السابقة التي فشلت في استيعاب التغيير الذي حصل في العراق بالشكل الذي يؤمن لها قاعدة جماهيرية عريضة كان من الممكن أن تبدأ معها عمل نقابي مهني بعيدا عن ما كان سائدا في الحقبة الماضية، ووجدنا تقاطعات كبيرة بين وجهات نظر الحكومة العراقية سواء مجلس الحكم أو الحكومات التالية وبين العديد من هذه النقابات والاتحادات حيث عبرت بعضها عن رفضها لأي تدخل في شؤونها متناسية بأن الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر ومن ثم مجلس الحكم تعامل مع هذه النقابات والاتحادات على إنها فاقدة للشرعية وعليها أن تعد لانتخابات جديدة وقانونية بموجب القرار رقم ٣ لسنة ٢٠٠٤، خاصة وإن الكثير من النقابات والاتحادات شابها سوء في الإدارة وسلب للمال العام بما في ذلك الحسابات المصرفية المودعة في المصارف العراقية يضاف إلى ذلك تغلغل عناصر مناهضة للعملية السياسية في العراق، وهذه من الأسباب التي دفعت مجلس الحكم لذلك القرار.

ومن ثم أعطت الفرصة للنقابات والاتحادات لإعادة هيكلتها وأخذ مشروعيتها القانونية والدستورية مما يتيح لها التصرف بممتلكاتها بشكل سليم وصحيح وشفاف وهذا ما حصل في الكثير من الاتحادات والنقابات التي أعادت هيكلة نفسها وبثت الروح فيها من جديد وعاودت نشاطاتها وتقديم خدماتها للمنتمين إليها خاصة وإن المادة ٢٢- ثالثا من دستور جمهورية العراق قد نصت بما يلي: (تكفل الدولة حق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية، أو الانضمام إليها، وينظم ذلك بقانون).

وبرغم مرور أكثر من سبعة أعوام على التغيير الشامل في العراق إلا إن العمل النقابي لم تتضح صورته بعد بالشكل الذي يتمناه المهني العراقي بمختلف صنوفه حيث يفتقر العمل النقابي إلى قاعدة بيانات ومعلومات إحصائية دقيقة، مما يشير إلى الفوضى في العمل والتشرذم وغياب الحس العالي بالمسؤولية، وتغييب الانتخابات داخل النقابات وغيرها من المؤسسات، مع ضرورة العملِ لوضع هيكلية تنظيمية موحدة لجميع الاتحادات والنقابات انطلاقاً من قاعدة وحدة العمل النقابي والمهني، وممارسة الأحزاب لدورها النقابي وتنفيذ سياساتها من خلال كوادرها في النقابة المعنية، انطلاقاً من الموقف الذي يقوم على أساس استيعاب الأهداف والدور والخصائص المميزة للنقابات والاتحاديات، وبالذات جماهيريتها وديمقراطيتها، بما يلغي تبعيتها الميكانيكية أو المصلحية لأي حزب أو حركة مهما بلغت أغلبية ذلك الحزب أو الحركة في هذه الأطر حيث تعد مشاركة الأحزاب في النقابات والاتحادات مؤشر صحي وإيجابي، وكذلك إمكانية بلورة حركة نقابية فعالة تمثل الجميع.

كـيـف نـكـافـح الإرهـــاب ؟

حسين علي الحمداني

منذ أحداث ١١ سبتمبر ونحن العرب والمسلمين أصبحنا معنيين أكثر من غيرنا بقضية الإرهاب، لأننا من جهة نعد ضحايا لهذا الإرهاب الذي طال دولنا ومدننا خاصة نحن الشعب العراقي ومن جهة ثانية التصقت بنا نحن العرب والمسلمين تهمة الإرهاب وبات المسلم في دول العالم وخاصة الغربية منها محل شبهة ليس لشيء فقط لكونه مسلم أو ينحدر من أصول إسلامية، لأن الغرب ينظر للعرب والمسلمين على إنهم مصدري الإرهاب من خلال التنظيرات الفكرية والفتاوى سيئة السمعة التي تروج لعمليات إرهابية

وهذه الفتاوى مدعومة بتمويل ضخم جدا تحت مسميات عديدة كأن تكون جهات خيرية أو مؤسسات مجتمع مدني وما شابه ذلك، وعلى الرغم من إن جذور الإرهاب في العالم قديمة جدا والتطرف والغلو موجود في تيارات عديدة في كل الديانات السماوية حيث نجد التطرف ليس محصورا بدين دون غيره ولا فئة دون غيرها، الا إن ما نلمسه اليوم وخاصة بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وتفجيرات لندن واسبانيا هو توجيه أصابع الاتهام للمسلمين بصورة عامة والعرب بصورة خاصة في ذلك، وهذا الاتهام ناجم من غياب الفهم الحقيقي لما يجري حولنا وبالتالي غياب المشروع العربي المناسب للتعامل مع حقيقة الإرهاب أدى بنا إلى هذا التخبط في آرائنا وأطروحاتنا وتحليلاتنا، فقد راح بعض الكتاب والمحللين السياسيين في وسائل إعلامنا يبحثون عن جذور الإرهاب في ثنايا النصوص الدينية ويبرئون هذا ويدينون ذاك، وكأن الإرهاب متصل بالضرورة الحتمية بتلك النصوص الدينية ومحكوم بها، وبالتالي فهو سمة يوسم بها أصحاب الديانة هذه أو تلك، في حين نعلم جميعاً أن الأديان السماوية كلها منشؤها واحد وهو الله سبحانه وتعالى فلماذا تقتصر الاتهامات لنا فقط نحن المسلمين ؟

ويعرف الجميع إن الإرهاب ليس له دين ولا طائفة ولا مذهب، ومن هنا فإن البحث عن جذوره من خلال النصوص والتصورات الدينية لا طائل منه ويدخلنا في متاهات ودهاليز لها أول وليس لها آخر، ويفتح الباب على مصراعيه أمام الاتهامات والاتهامات المضادة، فليس من الحكمة بمكان أن نزج بأنفسنا في متاهات واتهامات الرؤى الدينية لأن كل إنسان من معتنقي هذه الأديان وحتى البوذية والهندوسية وأتباع الديانات الأخرى سينطلق من وجهة نظره ويأتيك بنصوص وأحداث تؤيد وجهة نظره، وأكثرها في التاريخ الإنساني. والخطأ الكبير الذي يقع فيه الجميع بأنه ينظر للإرهاب على أساس ديني وليس على كونه نهج عدواني يراد من خلاله إلحاق الضرر بالآخرين بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أي ممارسة العنف لأجل العنف فقط وهذا ما يمكن رؤيته بوضوح في الكثير من العمليات الإرهابية في العراق، وهذا يقودنا إلى التفكير جديا في البحث عن جذور الإرهاب بعيدا عن الدين خاصة وان منطقتنا وبلادنا بالذات شهدت في فترة ليست بالبعيدة موجات من الإرهاب تحت مسميات غير دينية ومنها على سبيل المثال لا الحصر العمليات العسكرية المنظمة التي شنها النظام البائد ضد الأكراد من منطلقات (قوميةٍ) و (عنصرية) وليست منطلقات دينية، وأيضاً حملات الإبادة التي شنت في جنوب العراق في ربيع ١٩٩١ هي أيضاً إرهاب وتندرج ضمن مفهوم الإرهاب وهو ليس تحت غطاء الدين أو القومية ولكن هذه المرة أتخذ منحنى آخر وهو إرهاب السلطة أو ارهاب الدولة ضد رعاياها، وهذه الحالة ليست مقتصرة على العراق فقط بل الوطن العربي فيه من الشواهد الكثيرة على ذلك وحتى أوربا عانت في حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي من منظمات إرهابية كثيرة كالألوية الحمراء في ايطاليا ومنظمة بادر ماينهوف في ألمانيا كمنظمات متطرفة لا تمثل وجهات نظر المجتمعات الموجودة فيها ولا تجد ثمة تعاطف معها، وبالتالي فان الصورة التي رسمها النظام العربي لنفسه وبإرادته أوجت للآخرين وخاصة الغرب بأن ممارسة الإرهاب ضد الشعوب نهج ثابت وسياق معمول به في كل مرحلة من مراحل التاريخ العربي الحديث .

لكن الذي حدث في السنوات الأخيرة بأن الإرهاب أخذ طابع ديني بحت رغم الانقسام الكبير في المجتمع الدولي في تناول هذه الظاهرة من عدة جوانب وبالشكل الصحيح والعلمي، فبعد الانقسام على وحدة التعريف، ظهرت مشكلة التوحد حول الأسباب والجوانب التي تحيط بالظاهرة وتدفع بها إلى الإمام وتزيد من قوتها كل يوم، لتكون العقبة التالية والمؤثرة في عوامل إيجاد الحلول المناسبة للحد منها، وهي بالطبع امتداد طبيعي للعقبة الأولى، ففي حين لا يمكن اعتبار ظاهرة الإرهاب بالظاهرة السياسية البحتة وبالتالي البحث عن أسبابها سياسيا و محاولة علاجها بوسائل سياسية منفردة، كما لا يمكن البحث عنها بين مفاهيم ومصطلحات الاقتصاد والفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس دون مراعاة جانبها السياسي، كما ليس من السهل التوصل إلى تعريف قانوني لجرائم الإرهاب باختلاف أنواعها وأشكالها من منطلق نصوص القانون وحده وبعيدا عن تلك الاعتبارات والجوانب سالفة الذكر، وعليه فقد شكل ذلك العجز الدولي حيال إيجاد مفهوم متكامل حول تعريف هذه الظاهرة مشكلة بحد ذاته، نتج عنه اختلاف صريح في أساليب العلاج ما بين دولة وأخرى، وهو ما نتج عنه بالتالي ضعف المشاركة الدولية العملية حيال هذه المشكلة، برغم ما نراه من مشاركة دولية وتوحد عالمي نظري حيال مواجهة هذا الوباء الفتاك، وإذا ما نظرنا إلى القوانين الأوربية في مكافحة الإرهاب فاننا نجدها قائمة على مبدأ الشراكة المتكاملة والمصالح المتبادلة، أما في الدول العربية فليست هنالك استراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب فيما بينها لسبب جوهري وهو لا توجد مصالح اقتصادية متبادلة بين الدول العربية مع وجود خلافات فكرية وسياسية وخصومات بين أنظمة هذه الدول يجعل بعضها يستخدم الإرهاب بمختلف أشكاله ضد الدول الأخرى كسلاح تدميري وهذا ما امسناه بشكل جلي وواضح في العراق ولبنان وبالتالي فان مكافحة الإرهاب على مستوى الوطن العربي يحتاج إلى أن تكون مجموعة الدول العربية مجتمعة تمتلك نفس الرؤى فيما يخص الإرهاب كتعريف وأن تتفق فيما بينها على مكافحته والحد منه وتسخير المؤسسات التربوية والدينية لذلك، ويصاحب كل هذا الاعتراف بحقوق الآخرين من الأقليات المنتشرة في بقاع الوطن العربي، مع التوفر لإصلاحات جذرية في المنهاج المدرسية ورفع المستوى أمعاشي لشرائح عديدة في المجتمع العربي الذي لا زال يعاني من ارتفاع خط الفقر رغم الموارد الكثيرة.

الخـــرق الـدســتـوري وإلـــزامـيـــة الـفـصـل الـسـابـع

لطيف القصاب

في ظل ظروف الركود السياسي الذي يشهده العراق حاليا ثمة مسوغ يغري الكثيرين بالحديث عن قضية ما يسمى بالخروق الدستورية. فباسم هذا العنوان الأكثر حداثة تنفتح شهية خطباء السياسة في التعبير عن مواقفهم كل باتجاه زاوية النظر التي تخدم توجهاته وإغراضه وأمانيه هو ومن يتبعه.
ولاحظت من متابعتي اليومية عديدا من الصحف وبرامج تليفزيونية جادة، ورود معلومات غير دقيقة أو غير صحيحة أو ناقصة. وسأكتفي بثلاثة أمثلة لزملاء أعزاء احترمهم وأقدرهم واثق في عملهم، برغم أي خلافات في الرأي قد تكون بيني وبينهم.

الطريف ان غالبية الماسكين بالملف السياسي من العراقيين يقرون بوجود هذا الخرق ويحذرون من اتساع رقعته على حاضر ومستقبل البلاد ولكن ليس من احد تقريبا يملك الجرأة الكافية ليعلن على الملأ انه وبشكل من الاشكال يمثل جزءا قليلا او كثيرا في حدوث هذا الخرق. الكل يسند مواطن الخلل في هذا الموضوع المخجل الى سواه ممن يقع خارج نطاق حدود الفلك السياسي الذي يدور فيه او حوله.

طبعا ليس المقصود من السطور المتقدمة التهوين من خطر ضرب النواميس الدستورية والتقليل من أهمية احترامها وصيانتها فوجود وثيقة رسمية داخلية تنظم أحوال الناس العامة أضحت من الأولويات التي يجهد المتحضرون حول العالم في إشاعتها بين الدول والمجتمعات الإنسانية، ولكن المؤاخذة تكمن في ضعف المبادرات السياسية التي تجعل من مشكلة داخلية مجالا للسجالات الكلامية في وقت يستلزم وجود حل وطني لهذه المشكلة وبالتالي تهيأ الأرضية المناسبة للبازار السياسي الأجنبي في ان يتولى مسؤولية النطق بحكم نهائي للمشكلة خاصة في بلد مثل العراق الذي لا يزال يرزح تحت مقررات أحكام البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ان اعتراف مسؤولي السياسة العراقية بوجود خروق في الدستور يقتضي وجود جهة عراقية من شانها علاج هذا الخرق بأسرع وقت ممكن وبدون ذلك فان الحديث عن وجود او عدم وجود خرق دستوري يغدو حديثا مثيرا للاستفزاز والإحباط، فمن هي يا ترى هذه الجهة التي تقوى على مهمة تصحيح الخروق الدستورية ووضع الأمور في نصابها ان لم تكن صادرة عن إرادات القوى السياسية الفاعلة ؟

ان مهمة الخروج من الواقع السياسي العراقي الراكد يقع عبئها لا محالة على كاهل المتصدرين لإدارة المشهد السياسي العراقي الحالي سواء الذين لا يزالون يمسكون بمواقع السلطة والقرار او الذين تراودهم أفكار التسلط واتخاذ القرار، عليهم ان يرشدوا الناس الى عصا حل سحرية، بل عليهم ان يخلقوا هذه العصا من العدم في حال كونها غير موجودة بالفعل. انهم يستطيعون ذلك بالتأكيد اذا ركزوا على إحراز هدف صيانة هيبة الدولة التي ينتمون اليها ويشكلون هم وأحزابهم خطوطها العامة العريضة، لكنهم لن يستطيعوا ان يأتوا بشيء ذي جدوى مع تركيز كل منهم على صيانة حقوقه او حقوق جماعته السياسية فحسب وعاش في أوهام القوة والجبروت.

ان بقاء السياسيين لاسيما المسؤولين منهم في معرض الإقرار بوجود مشكلة لا يقدرون (هم) على حلها نتيجته الحتمية فقدانهم الأكيد لما تبقى من نفوذهم وتأثيرهم في مجمل الوضع السياسي العام. ذلك ان سوء الأداء السياسي والسخط الجماهيري عنصرين يستدعي الواحد منهما الآخر.

الى الآن لم يجتمع السياسيون العراقيون على فكرة اللجوء الى المنظمات العالمية لأجل إيجاد حل لمشكلة من يقود بلادهم في هذه المرحلة ولكن اذا ما بقيت الأمور سائرة باتجاه اللا حل الداخلي فان الأيام القليلة القادمة سوف تضغط بقوة لإيجاد حل سحري أممي لمحنة تشكيل الحكومة، فالعراق الذي لا يزال يعيش خرقا دستوريا مستمرا ما يزال يعيش أيضاً خضوعا مستمرا للوصاية الدولية.

عـــن أي سـبـيـل إرتـــــد نـصـــر حـامـــد أبـــو زيـــد؟

جمال جصاني

في (أم الدنيا) وبعد ان اخفق (المايكروويف) الناصري في طبخ الاشتراكية العربية، واسترجاع ما اخذ بالقوة عبر صولات (زوار الفجر) والسلالات الجديدة من العسس والمباحث.. وبعد ان تلقف (الأمانة) الرئيس (المؤمن) والذي ما لبث ان لاقى وجه ربه الكريم بالرصاص (الاشد إيماناً) تلك النهاية التراجيدية التي لم يلتفت اليها أولي الامر الجدد، والى مخاطر العبث بالبرك الآسنة ومخلوقاتها التي منحت مصر قوافل جديدة تدعو الى (التكفير والهجرة) مستوطنات وأعراض كان يمكن معالجتها وتقليص حجم الأخطار لو امتلك (أصحاب الحل والعقد) آنذاك قليلاً من الحكمة والمسؤولية.

لقد أوصلت السياسات المغامرة وشراهة (القطط السمان) مصر الى مأزق تاريخي وحضاري، خاصة بعد ان تمكنت منظومات أخلاقية ومعرفية مغايرة وتقاليد اهل مصر من التسلل الى مختلف مفاصل الدولة والمجتمع، ملحقة أضراراً بليغة بمراكزها الحيوية، حتى وصل الامر لان ينخرط ممثل مؤسسة معروفة باعتدالها (الأزهر) في مثل تلك (الفزعات) عندما اصدر الشيخ محمد الغزالي فتوى أتاح فيها لكل مسلم حق إقامة (حدود الله)...ليتجاوز بذلك فقه (محاكم التفتيش) التي كانت تحتكر ذلك الحق (إقامة حدود الله) لمحاكمها فقط.

في مثل تلك الفضاءات من الغيبوبة والهذيان، التي أدت الى اغتيال واضطهاد غير القليل من المفكرين والمتنورين المصريين، ولم تستثن هرم مصر الثقافي نجيب محفوظ، نهض نصر حامد ابوزيد لينتصر لعقل تلك الأمة القديمة وكرامتها. خاض صراعاً غير متكافئ ومن تعاضد معه، كانت أصواتهم خافتة في خضم ضجيج الدخلاء؛ الذين حشدوا الدروب زيفاً ونفاقاً، وكتموا أنفاس النصوص الدينية والتاريخية بين أسوار مؤسساتهم المتكلسة. تلك المحنة التي توقف عندها أمام العدل الاجتماعي علي ابن أبي طالب ذات يوم عندما قال:

(الى الله أشكو من معشر يعيشون جهالا ويموتون ضلالا، ليس فيهم سلعة ابور من الكتاب اذا تلي حقّ تلاوته، ولا سلعة انفق بيعاً ولا أغلى ثمناً من الكتاب اذا حرف عن مواضعه، ولا عندهم انكر من المعروف ولا اعرف من المنكر).

فما الذي قاله (أبو زيد) لتتوحد كل هذه الحيتان المتنافرة لمواجهته ؟

(....الدكتاتورية هي اس البلاء في البلدان العربية والإسلامية.. وان هذا المفهوم (الحاكمية) ينتهي الى تكريس اشد الأنظمة الاجتماعية والسياسية رجعية وتخلفاً...)

هكذا قال (أبو زيد) لينطلق الصراخ والذي امتطى سنامه الأعلى ذلك الذي خان الأمانة العلمية ليس برفض منح درجة الأستاذية للدكتور نصر حامد أبو زيد وحسب بل نقل اختلافه معه الى المنابر والشوارع، ذلك هو الدكتور- الشيخ عبد الصبور شاهين عضو لجنة الشؤون الدينية في الحزب الحاكم ورئيس لجنة الترقيات في الجامعة وأمام جامع عمرو بن العاص في القاهرة والذي أمعن في الصراخ من فوق المنبر ليثير غرائز العوام قائلاً:

(....من نصدق؛ الله ورسوله أم نصر أبو زيد؟) هكذا يتعاملون مع العلماء الحقيقيين بحجة الدفاع عن العقيدة والتراث وهوية الأمة، متناسين حقيقة ان من يرسم ملامح الأمة ويعيد الحيوية والنضارة لها هو (النقد) ولاشيء غير النقد الشامل والعميق بمقدوره ان يطيح بالزيف وكثبان المسخ والانحطاط.

في الامم الحرة تعد الجامعات حصناً منيعاً للحرية والمعرفة، اما في مضاربنا المنسية فقد تحولت بفعل بركات (الغزاة الجدد) الى وكراً للخرافة وتكفير الآخر. فمن ردهات الجامعة وقاعاتها انطلقت الحملة الظالمة وتلقفها (القضاء المستقل) وسلاح دماره الشامل (فقه الحسبة) حيث حكمت محكمة استئناف القاهرة بإبطال عقد زواجه من الدكتورة ابتهال يونس أستاذة الأدب الفرنسي في جامعة القاهرة، وتوجتها القوى الخارجة عن القانون (منظمة الجهاد الإسلامي) مباشرة بعد صدور الحكم، بإهدار دمه، ولاجتماع الشتيتين مغزى عميق؛ فمن طالع بعضاً من كتابات الراحل الكبير، يدرك الأسباب التي دعت لاجتماع هذه الأطراف (المتنافرة) بالضد منه، فعالمنا الجليل دأب على العمل بصدق وجرأة في الكشف عن الحقائق التاريخية، عبر الاستعانة بأحدث وأعمق المناهج العلمية في البحث (منهج تحليل الخطاب اللغوي وتطبيقه على النصوص الدينية) وحفرياته تلك أتاحت له التوصل الى حقائق جديدة أثارت حفيظة سدنة مؤسسات التقديس وخاصة المولعين منهم ببركات البترودولار المتكدسة في البنوك الإسلامية.

ولكن ما الذي اقترفه (ابو زيد) ليفتي فقهاء الظلام بقتله؟

لاشي سوى الأسئلة....ومنها ما هو الإسلام؟ ليس لكونه لا يعرف الإسلام، وهو الذي حفظ القرآن ولم يبلغ العاشرة من عمره، لكنه الحس العالي بالمسؤولية وصفاء السريرة والوجدان وروحه المرهفة، جعلته يعي حجم التحديات والتي لا يمكن النهوض بها من دون مد الجسور مجدداً مع حاجات عصرنا المتعاظمة يوماً بعد آخر، ومن دون طرح الأسئلة لا يمكن لنا الانخراط مجدداً في لجة الصراعات المتعاظمة، ومنها ذلك السؤال الذي ارعب من يزعق ليلاً ونهاراً ومنذ قرون؛ من ان الإسلام قد عرف ومنذ أمد بعيد، وان باب الاجتهاد وحركة العقل قد اخمدت عندهم الى ما شاء الله.. إذن كيف يتجرأ ليثير أسئلة إجاباتها موجودة عندهم وفي الكتب المقدسة...؟

كما ان الراحل الكبير كان قد خرق لهم تقليد محبب، أشاعوه عبر قدراتهم الأخطبوطية الإعلامية والتعبوية الا وهو: (الدين مقابل العلم) وبالتالي الإسلاميين مقابل العلمانيين، لم تطأ قدميه هذه الجادة، بل حفر سبيلاً آخر يتواشج فيه العلم والدين. لقد استخدم العلم لمعرفة الإسلام بشكل أعمق وأوسع، مخالفاً بذلك طريقة الإعلام الرسمي والشعبوي، حيث يضعون الدين مقابل العلم في مناقشات ومحاضرات، لينبري رجال الدين لمهاجمة العلمانية وينبري (العلمانيون) للدفاع عنها، لقد حفر بعيداً عن كل ذلك، لقد وضع نصب عينيه المعرفة وحدها بلا أدلجة كمعرفة موضوعية، أي كما يقال (معرفة لوجه الله) ولكن أين وجه الله من تلك الوجوه الكالحة والمترصدة والتي وصفها أبو زيد بانها: (تغيب الناس عن قضاياهم الحقيقية، وتفسر الدين لصالح القوى المسيطرة والمتحالفة مع أعداء الوطن والدين) لقد كان يدرك ان عالم القرية الكونية الذي أصبح اكثر تراصاً وتعدداً، يفرض عليه اكتشاف سبل أخرى، وهذا ما أثار حفيظتهم ليتعالى الزعيق: (انظروا اليه؛ المرتد عن الصراط المستقيم...)

نصر حامد ابو زيد

ولكن عن أي طريق ارتد أبو زيد؟

لقد ابتعد عن (الحل السلفي) عن (نص مطلق) و (واقع مطلق) عن مومياءات التراث. لقد كتب في مؤلفه الرائع (مفهوم النص. دراسة في علوم القرآن):

(اذا كان الحل السلفي في حقيقته وجوهره يتنكر دون ان يدري لمقاصد الوحي وأهداف الشريعة، حيث يفصل بين النص والواقع وذلك بالمطالبة بتطبيق (نص) مطلق على واقع مطلق، فان بلورة مفهوم للنص قد يزيل بعض هذا التعتيم، وقد يكشف القناع عن حقيقة الوجه (الرجعي) لهذا الفكر وامتداداته في التراث، وحقيقة عدم انفصاله عن تيار الطبقة المسيطرة تيار الثقافة الرسمية الإعلامية) وكشف أيضاً عن (الكيفية التي تحولت بها النصوص الدينية من موضوعات للفهم والتفسير والتأويل، الى ان تكون أشياء تستخدم للزينة أو لالتماس البركة.وهكذا تحول القرآن من (نص) الى (مصحف) من دلالة الى شيء) ثم أضاف (.....ان حصر غاية الدين وأهدافه في رجم الزاني وقطع يد السارق وجلد شارب الخمر، أمر يتجاهل مقاصد الشريعة وأهداف الوحي في تشريع هذه الحدود، فالتشريعات لاتصاغ الا في واقع متحرك، وان الوعي العلمي نقيض التغني بالأمجاد الزائفة والفخر بانجازات لم نساهم في صنعها، ولم نحاول حتى ان نفهم مكوناتها).

لقد حاول الراحل الكبير ان يفهم، فلم يجد حوله من (ام الدنيا) سوى سلالات جديدة من (المحتسبين) دفعته للهجرة ومن ثم الرحيل نهائيا عن هذه الدنيا. وفي نهاية المطاف ليس لنا الا ان نردد تلك اللوعة الأزلية:

(العياذ بالله؛ من ارض عالمها ملجم وجاهلها مكرم).